

# حلقة نقاشية عن الاصلاح الاقتصادي في العراق

بيت الحكمة / قسم الدراسات الاقتصادية

الاصلاح الاقتصادي في العراق بين الانضباط المالي  
والمحظورات الاجتماعية

أ.م.د. عمرو هشام محمد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية  
الجامعة المستنصرية

# المحور الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي

\* في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأ الاهتمام بإجراءات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وبالأخص تلك التي كانت تعاني من مديونية خارجية عالية ومشاكل في ميزان مدفوعاتها وأدائها الاقتصادي بشكل عام .

\* يمكن تعريف الإصلاح الاقتصادي بأنه ( عبارة عن مجموعة أو حزمة من السياسات تهدف إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية فضلا عن اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لرفع الكفاءة الانتاجية، في إطار تحرير الاقتصاد المحلي واعتماده على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية)

# عناصر الاصلاح الاقتصادي

- \* ويتكون الاصلاح الاقتصادي من شقين هما:
- \* **عملية التثبيت الاقتصادي:** تستهدف هذه البرامج انجاز شروط حالة الاستقرار الاقتصادي في الامد الزمني القصير ( ١٢ - ١٨ ) شهراً، وتتمثل أهداف برامج التثبيت الاقتصادي بخفض عجز كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة ، وخفض الانفاق العام وكبح معدلات نموه، وخفض معدلات التضخم بتقييد التوسع في حجم الائتمان المحلي.
- \* **عملية التكيف الهيكلي للاقتصاد:** تستهدف هذه البرامج إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لانجاز النمو المستدام ازاء بيئة خارجية أكثر سلبية، وهي ترتبط بالأمد الزمني الطويل ( ٣ - ٥ ) سنوات. وتشمل الأهداف الرئيسية للتكيف تعزيز ميزان المدفوعات واستقرار الاسعار وأداء النمو السليم ، وإعادة التوازن العام الداخلي والخارجي في غضون مدة زمنية معينة . مما يؤهل الاقتصاد المحلي في نهاية المطاف الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI.
- \* وتتكون سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بجانبين رئيسيين هما:
- \* ١- سياسات جانب الطلب : تعد سياسات ادارة الطلب الكلي العنصر الرئيس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لا سيما أنها تركز على حزمة من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف.
- \* ٢- سياسات جانب العرض : وتقسم بدورها الى ثلاث حزم غرضها ( تحسين فعالية عوامل الانتاج - رفع مستوى الادخار والاستثمار - سياسات المنافسة الدولية ) .

# سياسات الاصلاح الاقتصادي

- \* سياسات تعديل الأسعار وتحريرها
- \* سياسات الاصلاح الضريبي والانفاق العام والموازنة العامة (ضبط أوضاع المالية العامة).
- \* سياسة إصلاح المشروعات المملوكة للدولة والخصخصة وإعادة الهيكلة .
- \* سياسة إصلاح القطاع المالي ( القطاع المصرفي).
- \* سياسة إصلاح القطاع الخارجي وتحرير التجارة .
- \* سياسة تحسين ممارسة السلطات والشفافية .

جدول (١) التدابير المالية الواردة في برامج التصحيح الاقتصادي للمدة ٩٠-١٩٩٣ لدول مختاره

رومانيا	بولندا	هنغاريا	تشيكوسلوفاكيا	بلغاريا	سياسات التصحيح المالي
×	××	×	×	×	سياسات الدخل المستندة للضرائب على المشروعات المملوكة للدولة الإصلاح الضريبي - تبسيط الضريبة على رقم الأعمال - ضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج - الضريبة على الدخل الشخصي - الضريبة على أرباح المشروعات - اشتراكات أرباح الأسهم للمشروعات المملوكة للدولة - ضريبة إضافية على الواردات
×	×	××	×	×	
×	××	××	×	×	
	×	×	×		
	×		×		
					إلغاء الدعم والتحويلات - دعم المستهلك والمنتج - دعم الإسكان - تحويلات الى المشروعات المملوكة للدولة
×	×	×	×	×	
	×	×	×	×	
		×	×		إدارة الإنفاق - التحسن في رصد ومراقبة الموازنة العامة - ترشيد النقد المستخدم في الإنفاق - الحد من العمليات الخارجة عن الموازنة
	×	×	×	×	إصلاح التأمين الاجتماعي - معاشات التقاعد - تعويض البطالة - إعانة المرضى - المساعدة الاجتماعية
×	×	×	×	×	
×	×	×	×	×	
		×			المشروعات المملوكة للدولة - إعادة الهيكلة - إجراءات الإفلاس - نقل الملكية العامة الى الخاصة
×	×	×	×	×	
					النظام المصرفي - خفض الائتمان المدعم - إعادة الرسملة المصرفية
×	×	×	×	×	

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٩ يوليو ٢٠١٥ على تقديم دعم مالي للعراق بقيمة ٨٩١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ( حوالي ١,٢٤ مليار دولار أمريكي أو ٧٥% من حصة العضوية ) بمقتضى أداة التمويل السريع Rapid Financing Instrument – RFI ، والهدف هو مساعدة العراق على تلبية الاحتياجات الراهنة والملحة لميزان المدفوعات والموازنة العامة لعام ٢٠١٥ . مما يدعم حزمة الاصلاحات التي أقرتها السلطات لاتخاذ اصلاحات هيكلية وتدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة .

جدول (٢) العلاقات البرامجية لصندوق النقد الدولي مع العراق

النوع	تاريخ الاتفاق	المدة	المبلغ المعتمد (بالمليون وحدة حقوق سحب خاصة)	المبلغ المسحوب (بالمليون وحدة حقوق سحب خاصة)
المساعدة الطارئة لمرحلة ما بعد الصراع	٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤		٢٧٩.١٠	٢٧٩.١٠
استعداد ائتماني	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ - ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧	عامان	٤٧٥.٣٦	-
استعداد ائتماني	١٩ ديسمبر ٢٠٠٧ - ١٨ مارس ٢٠٠٩	عام وأربعة أشهر	٤٧٥.٣٦	-
استعداد ائتماني	٢٤ فبراير ٢٠١٠ - ٢٣ فبراير ٢٠١٣	ثلاثة أعوام	٢٣٧٦.٨٠	١٠٦٩.٥٦

# المحور الثاني: الإصلاحات الحكومية في العراق ذات الطابع الاقتصادي

\* نصت الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الإستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٩/٨/٢٠١٥ التي صوت عليها مجلس الوزراء بالاجماع ، وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، واستناداً الى المادة (٧٨) من الدستور تم التوجيه باعتماد حزمة الإصلاحات الآتية :

\* أولاً: محور الإصلاح الإداري

\* ثانياً: محور الإصلاح المالي

١. اصلاح بُنية نفقات وايرادات الدولة من خلال:

أ. معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي على ان يكون النظام ميسراً يتعامل المشمولون بايجابية معه، وتطوير النظام على أسس دقيقة لمنع الفساد وتخفيف العبء على أصحاب المهن الحرّة.

ب. تطبيق التعرف الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان؛ والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتج الوطني؛ ومنع إغراق السوق العراقية.

٢. خفض الحد الاعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين واجراء صياغة تقدم خلال اسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.

# الإصلاحات الحكومية في العراق ذات الطابع الاقتصادي:

## \* ثالثاً: محور الإصلاح الاقتصادي

\* ١. تتولى خلية الأزمة اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال:

أ. تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، سواء التي أقرتها الخلية فيما يتعلق بالقروض المقررة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الإسكان والبالغ (٥) ترليون دينار، وفيما يتعلق بقروض دعم المشاريع الصغيرة البالغة ترليون دينار. وعلى اللجنة المكلفة بوضع آلياتها تقديم توصياتها قبل نهاية هذا الأسبوع.  
ب. العمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخطية الأزمة بدفع المستحقات واجبة الدفع إلى شركات القطاع الخاص، والاعلان عن ذلك؛ بصورة منصفة لتسهيل عملها وخلق فرص عمل جديدة.

ج. انجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة باعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية خلال اسبوع، ورفعها إلى خلية الأزمة لأقراره، من أجل توفير خدمات للمواطنين.  
٢. الغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتخويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات الطارئة.  
٣. تفعيل ستراتيجيات العمل الرصينة التي اعدتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما انجز بالتعاون مع منظمات دولية.

\* رابعاً: محور الخدمات

\* خامساً: محور مكافحة الفساد



## المحور الثالث : مسارات الاصلاح المالي وعوائقه

### أولاً: الأسباب الموجبة للاصلاح المالي :

١- الاختلالات الهيكلية : يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وبنوية تتمثل في أحادية الجانب والاعتماد على مساهمة عالية للقطاع الاستخراجي تتجاوز الـ ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي ، والذي أنعكس على شكل عائد ريعي اعتمدت عليه الموازنة العامة بنسبة تتعدى الـ ٩٠% في تمويل النفقات العامة للحكومة ، أدى الى إضعاف أداء النظام الضريبي العراقي وترهل القطاع العام، و وفي القطاع الخارجي تركّز الصادرات العراقية بما نسبته أكثر من ٩٩% من النفط الخام و بعض مشتقاته، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.

٢- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة؛ تمثلت في العمليات العسكرية الواسعة في منتصف ٢٠١٤ ولحد يومنا هذا ، والثانية هي انخفاض سعر النفط عالمياً . ولكن المخاطر المحيطة بالاقتصاد العراقي ما زالت مرتفعة للغاية بسبب طول مدة الصراع العسكري والتوترات السياسية ، لكن ما زال الجهد مطلوب لمعالجة الفجوة التمويلية الكبيرة والحفاظ على زخم الاصلاح.

## الأسباب الموجبة للإصلاح المالي :

٣- أما النظام المالي في العراق فيظل يعاني من مشاكل تؤخره عن مواكبة التطور، فتقدر مجموع الأصول المصرفية في العراق بنسبة تقدر بـ ٧٧% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة ١٣٠% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبلغ نسبة الائتمان نحو ٢٩% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة قدرها ٥٥% في المنطقة. وتعكس أرقام الائتمان الكلية الى حد كبير القروض والائتمان التجاري الممنوحة من البنوك الحكومية للمؤسسات الحكومية، وعليه يقدر الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنحو ١٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي. ويستحوذ مصرفا الرشيد والرافدين على ٧١% من ودائع النظام المصرفي. ويتمتع كل من مصرف الرافدين والرشيد و المصرف العراقي التجارة ( الذي تم تأسيسه نهاية عام ٢٠٠٣)، بعلاقة تكافلية مع الحكومة العراقية قائمة على منح الائتمان للحكومة، والاحتكار شبه الكامل تقريباً للمعاملات الحكومية فضلاً عن تاريخ من الإشراف المتساهل والرقاب المترخية من المساهمين.

٤- أما على مستوى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، فقد تراجع من ٧٨ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ الى ٦٦ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٤ ورصيد صندوق تنمية العراق من ٦.٥ مليار دولار الى ٠.٧ مليار دولار لنفس المدة، والذي تم تحويله الى البنك المركزي في بغداد، وعلى ذلك انخفضت مجموع الأصول الأجنبية من ٨٤,٣ مليار دولار إلى ٦٦ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٤، وما زالت آخذة بالانخفاض إذ تقدر بـ ٥٥ مليار دولار نهاية ٢٠١٥.

## ثانياً : معوقات الإصلاح المالي

١- من الواضح أن هناك صعوبة في خطط التصحيح المالي الحالية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، ولكن هناك حاجة إلى تدابير إضافية للمساعدة في سد الفجوة التمويلية الكبيرة وبناء احتياطات وقائية في المالية العامة. وبالرغم من التزام السلطات العراقية بتنفيذ الإصلاح في أقرب وقت ممكن أو اعتماد تدابير تعويضية على صعيد المالية العامة، إلا أنه هناك صعوبات اجتماعية واقتصادية إزاء تنفيذ الإصلاح المقرر في تسعيرة الكهرباء وتقليل الدعم عن المحروقات.

٢- إن الصعوبات التي واجهتها السلطات المالية العراقية في الالتجاء إلى الأسواق الدولية لإصدار سندات دولية، يوجب التفكير بالاستعانة بالأسواق المحلية وتنظيمها قانونياً وتقنياً مع السعي لمزيد من الدعم المالي الخارجي، و تجنب تراكم المتأخرات الداخلية والخارجية ، وتعزيز إدارة المالية العامة والدين العام على الأمد المتوسط.

٣- من الضروري في هذه الآونة ونظراً لعدم توافر مصادر تمويل للموازنة العامة، الاستمرار في التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة على أن لا يصبح مصدراً معتاداً للحصول على التمويل.

## معوقات الاصلاح المالي :

٤- إن الالتزام بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار، هو ما شكل ركيزة أسمية قوية للعراق في الحد من معدلات التضخم. لذا من المهم إلغاء قيود الصرف المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف، لكن مع الأخذ بالحسبان تطور الأوضاع الخارجية.

٥- تزايد التوترات في النظام المصرفي بسبب تأثير الأزمة على الأصول ونشاط البنوك الخاصة، وتزايد دور البنوك المملوكة للدولة في تمويل الحكومة مع التركيز هنا على أهمية الخطوات المتخذة لإحكام الرقابة المصرفية، والالتزام السلطات بالمضي في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين، وعلى أهمية الوصول بالأطر المعتمدة في العراق لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الارهاب الى مستوى المعايير الدولية وتنفيذها بصورة فعالة.

٦- أخيراً، يبقى القيد الاجتماعي ومدى مقبولية الاصلاحات المالية والاقتصادية مع شدة وطأتها على المواطن العراقي- من الضرورة بمكان لانجاحها، كذلك لا يمكن إغفال دور مافيات الفساد المالي وتزاوج المال مع السلطة في جعلها عائقاً أساسياً للإصلاح، لذا تظهر أهمية التوعية والتوجيه للأفراد والمجتمعات المحلية بقبول جرعة الاصلاح كي تستمر عجلة الاقتصاد بالدوران.

# المحور الرابع : حزم الإصلاح المالي المطلوبة للاقتصاد العراقي

## ١- ضبط المالية العامة :

\* شهدت المالية العامة تطورات واسعة في العقدين الماضيين لتشمل إدارة المالية العامة ويقصد بإدارة شؤون المالية العامة ؛ هو إطار رصد ومتابعة متكامل يُسهّل قياس أداء البلدان في مجال إدارة شؤون المالية العامة على مرّ الزمن. وقام بوضعه الشركاء في برنامج الشراكات المعني بالانفاق العام والمسؤولية المالية، وهو مشروع اعتمده لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) كأداة يمكن التعويل عليها عن أداء أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة شؤون المالية العامة.

\* وهذا الإطار يستهدف قياس أداء عملية شؤون المالية العامة عبر البلدان، ويشمل إطار قياس الأداء مجموعة من المؤشرات عالية المستوى، فضلاً عن تقديم تقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة . ويمكن تقسيم المؤشرات الى أربع مجاميع وكالاتي:

\* مجموعة أ- نواتج إدارة شؤون المالية العامة : مصداقية الموازنة

\* مجموعة ب - لقضايا المشتركة الرئيسة: الشمولية والشفافية

\* مجموعة ج - دورة الموازنة

\* مجموعة د - ممارسات الجهات المانحة

# حزم الإصلاح المالي المطلوبة للاقتصاد العراقي

## ٢- كفاءة الإنفاق العام :

يمكن تعريف كفاءة الانفاق العام (الحكومي) ، بأنه كفاءة تحويل المدخلات المتمثلة بالإنفاق الحكومي واستخدامه بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي لتحقيق الأهداف العامة.

والزيادة في إنتاجية الإنفاق الحكومي تكمن في تحقيق عائدات كبيرة من حيث الوفورات في الموازنة حيث تتطلب كفاءة التخصيص وكفاءة التنفيذ للأنفاق العام قياس المدخلات التي تدخل في أنشطة القطاع العام ، والتي تتضمن أيضاً عدداً من المؤشرات التي تمكن الحكومة من معرفة المدى الذي تحقق به أهدافها ومن ثم امكانيتها في قياس كفاءتها الإنتاجية بما يعنيه ذلك من استغلال الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري بطريقة مثلى.

ولتوضيح أهمية كفاءة الانفاق العام ، فيمكن لمصر أن تحقق مكاسب نتيجة كفاءة واحد بالمائة من الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ من شأنه أن يدر عليها ٦٣٧ مليون دولار أمريكي ؛ وهذا المبلغ يكفي لبناء ٤٠٠٠٠ مدرسة ، وشقّ طريق سريع طوله ٤٥٠٠ كلم، أو توظيف ٦٠٠٠٠٠ ألف شخص ذو تحصيل لتعليم عالٍ.

وهناك معايير يتعين على الحكومات إدراكها للقيام بمهامها الإنفاقية على الوجه الأمثل منها :

- أ- أن يكون الانفاق العام متوافقاً مع أهداف السياسات المالية والنقدية . لا اولويات سياسية ضيقة .
- ب- مبدأ استدامة الانفاق على المدى الطويل ، يجب أن يكون حاضراً نصب عيني متخذ القرار .
- ت- أن يكون الانفاق فعالاً ويدعم تحقيق أهداف الحكومة ، والابتعاد عن الهدر والتبذير .
- ث- وأن يكون شفافاً ، أي يتم وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة، وأن يراعي الضوابط والموازن المناسبة لضمان الاستقامة المالية.

# حزم الإصلاح المالي المطلوبة للاقتصاد العراقي

## \* ٣- الإصلاح الضريبي :

\* إن الغرض العام للإصلاح الضريبي هو إقامة نظام ضريبي كفوء، يستند الى ضرائب يمكن قبولها سياسياً وتنفيذها عملياً، وتحقيق إيرادات كافية، ولا ينشأ عنها إلا الحد الأدنى من التشوهات الاقتصادية .

\* الإصلاح الضريبي المنسق يحقق مزايا مهمة مقارنة بإصلاح نظام الضريبة على أجزاء منعزلة بعضها عن البعض. إذ يضمن الإصلاح المنسق الاتساق بين التغيرات في كل ضريبة على حدة وبين الأهداف الشاملة، فخفض الرسوم الجمركية مثلاً دون زيادة مقابلة في الضرائب الأخرى يمكن أن يزيد العجز المالي والصعوبات الاقتصادية الكلية.

\* إذ لم يكن بالإمكان التوافق السياسي على تطبيق قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المعدل

\* بالإمكان استحداث ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة والغاء ضريبة العرصات التي لا تساهم بشئ يذكر أو إصلاحها .

# حزم الإصلاح المالي المطلوبة للاقتصاد العراقي

٤- بناء مصدات مالية قوية : وتعني المصدرة المالية هي ( حجز موارد مالية مستقبلية متدفقة ) واعتمادها كأحتياطي مالي او مصدرة مالية الى حين انتهاء سنة الموازنة او السنة المالية. وهي بمثابة خزين مالي متجمع يستنفد ببطء خلال السنة خشية تقلب الايرادات وحتى اليوم الاخير من تلك السنة المالية.

ولعل احتياطات البنك المركزي العراقي واحتياطات صندوق تنمية العراق هما ما تم التعويل عليهما كمصدات مالية أو كهوامش وقائية لسد الفجوة التمويلية عند الحاجة.

٥- المنشآت المملوكة للدولة: تعاني أغلب المنشآت المملوكة للدولة من مشاكل مالية بما يجعلها عبئاً على الموازنة العامة ، لكن هنل يظهر أحد المحاذير الاجتماعية والاقتصادية وهي التخفيف من جيش العاملين الحكوميين

٦- توجيه الدعم نحو مستحقه ومحاصرة الفقر: إزدادت نسبة الفقر الى ٢٣% بفعل العمليات العسكرية وما صاحبها من نزوح لأعداد كبيرة من أهالي المحافظات المنكوبة قدروا بثلاث ملايين شخص ، ومن المعروف أن القناتين الانفاقتين الرئيسيتين هما البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية اللتان تشكلان مصدنا الفقر الرئيسيان.



## مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة عن العراق ٢٠١٢ - ٢٠٢٠

### جدول ( ٣ ) النمو الاقتصادي والاسعار

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٧,١	٧,٥	٧,٦	٨,١	٧,٦	٠,٥	-٢,١	٦,٦	١٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٥,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٢,٠	-١١,٢	-٨,٨	١٠,٢	١٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الفعلي (%)
١,٣	١,٧	٢,٦	٣,٦	٥,١	-٢٢,٤	-١,٨	٠,١	٢,٧	مخفض إجمالي الناتج المحلي %
٧٢٤١	٦٨٤٣	٦٤٢١	٥٩٧١	٥٤٧٠	٤٩٦٠	٦٥٢٠	٦٩٥٧	٦٦٩٣	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي \$
٢٨٩	٢٦٦	٢٤٣	٢٢١	١٩٧	١٧٤	٢٢٣	٢٣٢	٢١٨	إجمالي الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
٥,٥	٥,١	٤,٧	٤,٣	٣,٨	٣,٤	٣,١	٣,٠	٣,٠	انتاج النفط (مليون ب/ي) <sup>١</sup>
٤,٤	٤,١	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٣,١	٢,٥	٢,٤	٢,٤	صادرات النفط العراقي (مليون ب/ي) <sup>٢</sup>
٧١	٧١	٦٩	٦٧	٦٢	٥٤	٩٧	١٠٢	١٠٦	أسعار تصدير النفط العراقي (\$:ب)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١,٦	٣,١	٣,٦	تضخم أسعار المستهلكين (التغير % نهاية المدة)

## جدول (٤) الحسابات القومية للعراق ٢٠١٢-٢٠٢٠ (% من GDP)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢٥,٩	٢٥,٢	٢٦	٢٥,٨	٢٧,٣	٢٩,٨	٢٦,١	٢٧	٢٢,١	إجمالي الاستثمار المحلي/GDP
١٩,١	١٨,٣	١٩,١	١٨,٦	١٩,٧	٢١,٦	١٩	١٧,٦	١٣,٢	الاستثمار العام GDP/
٧٢,٣	٧٢,٦	٧٢	٧٣,٣	٧٧,١	٧٨,٥	٧٤,٧	٦٩,٥	٦٩,٤	إجمالي الاستهلاك المحلي/GDP
١٨,٧	١٩,٤	٢٠,٢	٢١,٣	٢٣,١	٢٥,٩	١٩	٢١,٢	٢٠,٧	الاستهلاك العام GDP/
٢٧,٨	٢٧,٤	٢٧,٩	٢٦,٤	٢٠,٤	٢١,٣	٢٣,٣	٢٨,٣	٢٨,٨	إجمالي الادخارات القومية/GDP
٢٢,٩	١٩,٩	١٨,٣	١٥,٧	٩,٦	٣,٤	١٣,٧	١١,٦	١٧,٩	الادخار العام/GDP
١,٩	٢,٢	١,٨	٠,٦	-٦,٩	-٨,٦	-٢,٨	١,٣	٦,٧	الادخار- رصيد الاستثمار

## جدول (٥) مؤشرات مالية عن العراق ٢٠١٢ – ٢٠٢٠

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	١,٨	٢,٠	٢,١	الايادات الضريبية/ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي %
٦,٣	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٦,٥	١٨,١	صندوق تنمية العراق (مليار \$)
٤٩,١	٥٧	٦٣,٣	٦٨,٧	٧٤	٧٠	٣٨,٩	٣١,٩	٣٤,٧	الدين الحكومي/ GDP (%)
١٤١,٩	١٥١,٩	١٥٤,٤	١٥١,٨	١٤٥,٩	١٢٢,١	٨٧	٧٤,٣	٧٥,٧	مجموع الدين الحكومي (مليار \$)
١٩,٨	٢٢,٨	٢٦,٦	٣١	٣٥,٥	٣٧	٢٨,٨	٢٥,٥	٢٧,٧	الدين الحكومي الخارجي / GDP ) ( %
٥٧,٤	٦٠,٩	٦٤,٩	٦٨,٤	٦٩,٩	٦٤,٥	٦٤,٣	٥٩,٢	٦٠,٣	مجموع الدين الحكومي الخارجي (مليار \$)

## جدول (٦) مؤشرات عن القطاع الخارجي للعراق ٢٠١٢ - ٢٠٢٠

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١,٩	٢,٢	١,٨	٠,٦	-٦,٩	-٨,٦	-٢,٨	١,٣	٦,٧	الحساب الجاري / GDP (%)
٢,٥	٢,٧	١,٧	٠,١	-٧,٩	-١٣,٦	-٧,٦	-١,٣	٤,٤	الرصيد الخارجي (الميزان) الكلي / GDP (%)
٦٠,٠	٥٢,٨	٤٥,٦	٤١,٧	٤١,٥	٥٠,٤	٦٦,٧	٧٧,٨	٦٩,٣	إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)
٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,٥	٦,٩	٩,٩	١٠,٤	٩,٨	تغطية الاحتياطيات للواردات (شهر)
....	....	....	....	....	....	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦	سعر الصرف (دينار: للدولار)
....	....	....	....	....	....	٤,٦	٦,٥	-١,٧	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

# الخاتمة

قام العراق ببعض الإصلاحات الهيكلية ، إلا ان التقدم فيها كان متفاوتاً ومحدوداً ، إذ شرعت السلطات في جهود لتقوية الإدارة المالية العامة ( إستحداث دليل الحسابات) والشفافية ( بما في ذلك الالتزام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ديسمبر ٢٠١٢)، والرقابة المصرفية(التعهد المشترك بالاستعانة بمؤسسة إرنست & يونغ)، وإدارة الاحتياطيات الدولية ( استحداث إرشادات الاستثمار)، والضمانات الوقائية للبنك المركزي، والالتزام باعتماد حساب واحد للخزانة ، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية على نحو كامل، مما يساعد على تحسين ضوابط الإنفاق وإدارة الدين والإبلاغ المالي. ومع ذلك لم يتم إحراز مهم على صعيد الإصلاحات الأوسع نطاقاً مثل إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وهي اصلاحات تتطلب إجماعاً سياسياً وتعاوناً بين الوزارات.

\* إن الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي قد وفر ركيزة مهمة لبيئة تفتقر إلى اليقين ، ويقوم البنيان الحالي على مصدتين الأولى تتمثل باحتياطيات البنك المركزي العراقي والثانية على صندوق تنمية العراق الذي تلاشت احتياطياته للأسف الشديد نتيجة سياسات غير حكيمة ، ولم يعد ذا فاعلية تذكر في عام ٢٠١٥.

\* يظهر أن هناك عدم تشجيع على إنشاء صندوق ثروة سيادية للعراق، والحجج المطروحة تتعلق بضعف القدرات وقواعد الحوكمة في العراق والفساد المستشري، لكن يمكن أن ينشأ على المدى المتوسط لیسح بادرة أكثر نشاطاً للاحتياطيات المالية العامة الزائدة.

\* ترشيد الانفاق العام بشقيه الجاري ( أما الجاري فالتوقف في التوسع بالتوظيف في القطاع العام ، وتقليل دعم الطاقة واعادة توجيه البطاقة التموينية الى مستحقيها، وضبط التحويلات الى المؤسسات المملوكة للدولة )، حتى يمكن ايجاد حيز لأولويات الانفاق الاجتماعي والاستثمار العام وتكوين هوامش وقائية ، وتعزيز الادارة المالية العامة ، وتجنب العمليات شبه المالية العامة على المدى المتوسط.

\* لذا يمكن القول أن توصية في هذا المجال بترشيد الإنفاق مع حماية النفقات الاجتماعية والرأسمالية ذات الأولوية ورفع كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي .

